مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 02 / السنة: 2021 / ص ص: 660 - 677

الجهود الأفريقية في مكافحة جرائم الفساد
African Efforts to Combat Corruption

تاريخ الإرسال: 2019/02/25 تاريخ القبول: 2019/10/08

هيام بن فريحة *
جامعة الجزائر3
hoyemben@hotmail.com

ملخص:

تختص هذه الورقة بدراسة آليات مكافحة الفساد في الدول الأفريقية باعتبارها إطار نموذجي للبحث في مدى نجاعة الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد، خاصة مع الارتباط المباشر لظاهرة الفساد مع مسائل الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في الدول. ولاشك في أن المجال الأفريقي هو الأكثر حاجة للبحث والدراسة في معضلة مكافحة الفساد، فبعد أن عانت دول هذه القارة لعقود طويلة من الاستعمار ومخلفاته، وحين بدأت بمحاولة النهوض لتحقيق خطوات بسيطة نحو التنمية، برزت لدى كثير منها مظاهرالفساد حتى أصبح مرادفاً للتنمية فيها .

وإدراكاً من الدول لخطورة النتائج المترتبة عن تفشي هذه الجرائم، حتى أنها أصبحت تدخل ضمن مايعرف ب"منظومة الإرهاب"، فإنها أصبحت تلتزم بالسعي لمجابهة هذه الظاهرة بمختلف السبل الممكنة، بما في ذلك التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

من هذا المنطلق كان تضمين عنوان المقال فعل المكافحة (مشتق من الكفاح)، بما له من دلالة تعني وجود الإرادة والرغبة القوية لدى الدول المعنية بمواجهة كافة جرائم الفساد والتغلب عليها.

في هذا الإطار تحاول الدراسة تحليل هذه الإشكالية بالاستناد إلى مقاربتين مختلفتين تحمل الأولى البعد السياسي للموضوع ؛ أي ما يرتبط به من خلفيات وأبعاد سياسية، في حين تركز المقاربة القانونية على الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية قانونية كرستها جهود الدول الإفريقية لمواجهة ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد؛ التنمية المستدامة؛ التعاون الدولي؛ الدول الأفريقية.

* - المُؤلِف المُراسل.

Abstract:

This article studies the mechanisms of fighting corruption in African states as an exemplary model to examine the efficiency of international effort in this matter. Issues such as security, stability and sustainable development are intimately linked to the fight against corruption. It is common knowledge that corruption is a factor of intricate connections with political and socio- economic crises, escalating into organized crime and further growing into terrorism. The international community as well as the African states is engaging in fighting this phenomenon with all means necessary. In this context, cooperation and coordination is essential in bilateral, regional and international aspects. This article analyses this problem statement from two perspectives. First, the political approach focuses on backgrounds and dimensions of the phenomenon of corruption. The second approach emphasizes on the legal standpoint that centers on the African Convention against Corruption as a legal mechanism established by the efforts of African countries to confront the phenomenon of corruption. This problem statement composes many questions such as: How can the spread of corruption crimes are explained in Africa? Can African countries succeed in their own efforts to counter corruption? What are the most important obstacles facing African countries in their fight against corruption? What are the African efforts to fight corruption?

These points can be addressed through the following topics:

First: The seriousness of the spread of corruption crimes in Africa.

Second: Interpretations of the spread of corruption in Africa.

Third: The importance of cooperation among countries to confront corruption crimes.

Fourth: The efforts of African countries to fight corruption.

Fifth: Evaluation of African Efforts to Combat Corruption in Africa: Constraints and Prospects.

Keywords: *Fighting corruption; Sustainable development; International cooperation; African States.*

مقدمـة:

أصـبح موضـوع مكـافحـة الفسـاد يكتسـي أهميـة بالغـة لـدى الكـثير مـن الـدول الإفريقيـة باعتبـاره يـرتبط بشـكل مباشـر باسـتقرارها السياسـي وتحقيـق التنميـة المستدامة فيها[1]. ويظهر ذلك مع إعلان الاتحاد الإفريقي خلال مؤتمر القمة الأفريقية الـثلاثين الـذي انعقـد في 27 ينـاير 2018 تخصـيص سـنة (2018) باعتبارهـا عامـا

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

لمكافحة الفساد في إفريقيا، وذلك تحت شعار "الانتصار في مكافحة الفساد: مسار مستدام لتحول إفريقيا"[2].

من هذا المنطلق أصبحت دراسة موضوع مكافحة جرائم الفساد تأخذ أبعاداً هامة وترتبط بقضايا شائكة تزيد من تعقيده وصعوبته:

حيث أن قياس ظاهرة الفساد وتحليل أسبابه ونتائجه على الواقع وبشكل دقيق وحقيقي يمثل في حد ذاته إشكالاً حقيقياً بالنسبة لكل الدول بما فيها المتطورة، خاصة وأنه جريمة يعمد منفذيها والمتواطئين معهم فيها التستر والتخفي، لذلك فإن القياس أو الرصد الدقيق لمستويات هذه الجريمة وما يتشعب عنها من جرائم مسألة صعبة للغاية، وهي تستوجب درجة كبيرة من التنسيق والفعّالية والخبرة في العمل بهذا الخصوص، سواء على المستوى الداخلي أو خارج حدود الدولة، لأن مرتكبي هذه الجرائم يحرصون في الغالب على تهريب الأموال أو المنافع التي يستحوذون عليها خارج الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تعقد عمليات المراقبة والتحريات ويفرض تعاوناً دولياً خاصاً في هذا المجال. والواقع أنه إلى وقت قريب كانت كثير من الدول والبنوك والشركات (خاصة التي تودع لديها الأموال) أو التي يتم تبييض الأموال فيها (من خلال شراء عقارات أو أسهم لشركات مثلاً..)، تتجاهل ضرورة المشاركة في عمليات التحري ولا تقبل الكشف عن أسماء عملائها من المتورطين في هذه الجرائم .

ولكن تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والترابط أو التداخل بين مختلف أنواع الجرائم المرتبطة به، فرض على هذه الدول والمؤسسات المالية ضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بمحاربة ظاهرة الفساد باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من "منظومة الإرهاب".

من جهة أخرى نلاحظ أن مراقبة مدى تكفل الدول بمواجهة جرائم الفساد بشكل حقيقي وفعّال، تطرح إشكالية مبدأ السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ فهي تتطرق إلى مجال مازالت كثير من الأنظمة السياسية تعتبره من الشؤون الداخلية الخاصة بها والتي تمس سيادتها وبالتالي لا تسمح في غالب الأحيان بالتدخل فيها.

وعليه، يصبح التعاون في هذا المجال صعب التحقيق، وهو ما يفرز معضلة حقيقية بين رغبة الدول في مكافحة ظاهرة الفساد، ومدى تقبلها "تدخل" الدول والمنظمات المتخصصة لمساعدتها بهذا الخصوص؛ وإن كان موقف الدول هنا مفهوماً في ظل

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

المحـاولات الحثيثـة للتـدخل مـن طـرف هـذه المنظمـات خاصـة الغـير حكوميـة منهـا، والتقارير الموجهة التي تقدمها، وكذلك محاولتها الدائمة استغلال أي منفذ بما يخدم مصالح أطراف خارجية معينة ويحقق أهداف خفية لها.

من هنا تبرز أهمية البحث عن سبل التعاون بين الدول الأفريقية في مجال مكافحة الفساد حيث تركز هذه الورقة البحثية على الجهود الأفريقية الخاصة بمكافحة الفساد ومدى تجاوب الدول الأفريقية مع ذلك ؟ ولاشك في أن الكثير من الأسئلة ترتبط بهذه الإشكالية، من بينها:

- كيف يمكن تفسير انتشار جرائم الفساد في أفريقيا ؟
- هل يمكن للدول الأفريقية أن تنجح بجهودها الخاصة في مواجهة ظاهرة الفساد؟
- ما هي أهم العراقيل التي تواجه الدول الأفريقية في سعيها لمكافحة ظاهرة الفساد؟.
- فيم تتجسد الجهود الأفريقية لمحاربة ظاهرة الفساد؟

يمكن تناول هذه النقاط من خلال المحاور التالية:

أولاً: خطورة تفشي جرائم الفساد في أفريقيا.

ثانياً: التفسيرات المختلفة لتفشي ظاهرة الفساد في أفريقيا.

ثالثاً: أهمية التعاون بين الدول لمواجهة جرائم الفساد .

رابعاً: مساعي الدول والمؤسسات الأفريقية لمكافحة الفساد.

خامساً: تقييم الجهود الأفريقية لمكافحة الفساد في أفريقيا: المعوقات والآفاق.

المحور الأول: خطورة تفشي جرائم الفساد في أفريقيا

يمثل انتشار جرائم الفساد أحد أهم التحديات التي تواجهها كافة الدول الافريقية، باعتباره يعوق جهود التنمية ويعرقل تحقيق الأمن والاستقرار في هذه الدول. فبالرغم من كون إفريقيا مستودع للثروات البشرية والطبيعية فإنها تبقى الأكثر تأخراً عالميا في التنمية بكامل صورها وأبعادها . وتظهر حدة خطورة هذه القضية في تصريح رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي موسى فقي محمد، حيث اعتبر أن " كافة الأمم الافريقية معنية بشكل أو بآخر وعلى مستويات مختلفة بهذه الأفة ". وأكد أن مكافحة الفساد يجب أن تكون شاملة سنة 2018 كون ظاهرة الفساد تكلف القارة نحو 50 مليار

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

دولار أمريكي سنويا. كما أضاف أن الأرقام التي أعدها الخبراء كشفت أن الموارد المختلسة عن طريق الفساد في افريقيا يمكن في حال استثمارها أن تغني القارة عن المساعدات الخارجية. وشبه ظاهرة الفساد بالإرهاب الذي تستدعي مواجهته تبني عمل جماعي وخوض معركة شاملة[3].

وحين الإطلاع على الصفحة الرسمية لموقع هيئة الأمم المتحدة نجد الإشارة واضحة إلى أن: " مشكلة الفساد في أفريقيا باعتباره التحدي الأكبر للحكم الرشيد والسلام والاستقرار والتنمية. وبينما يعتبر الفساد ظاهرة عالمية، فإن الآثار المترتبة عنه أخطر في البلدان الفقيرة والمتخلفة. ووفقا للعديد من استطلاعات الفساد، ينظر إلى أفريقيا باعتبارها المنطقة الأكثر فسادا في العالم فضلا عن أنها من أكثر المناطق تخلفا وتراجعا ؛ وبالتالي فإن معالجة مشكلة الفساد بطريقة إستراتيجية وشاملة تعتبر أهمية قصوى لأولويات التنمية في أفريقيا".[4]

وخلال انعقاد منتدى حول « دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية ومكافحة الفساد»، والذي عُقد بمقر الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا، صرّح مدير الشؤون السياسية للإتحاد الأفريقي كابيل ماتولوسا بأن: " الفساد هو عنق الزجاجة في قارة أفريقيا الذي يقوض تنميتها، وأكّد أن قارة أفريقيا تعمل على تنفيذ 10 مشاريع رائدة لتسهيل جدول أعمال 2063 والتكامل القاري.

وبالرغم من ذلك فإنه من الصعب تحقيق تلك الأجندة من دون مكافحة جادة للفساد"[5]. وعليه، يمكن طرح بعض الأمثلة عن بعض حالات الفساد المسجلة مؤخراً فى أفريقيا: "في مالاوى تم إلقاء القبض على رئيسة البلاد السابقة «جويس باندا» لتورطها سنة 2013 بالفساد وإساءة استغلال السلطة والتغاضي عن ممارسات الفساد.

• فى نيجيريا كشفت لجنة الفساد المالى والاقتصادى عام 2015 بعد تولى الرئيس «محمد بوهارى» الحكم، عن فساد بعض رجال الحكومة تفيد بتورط وزير النفط فى صفقات مشبوهة واستيلائه على المال العام من خلال تحويل ملايين الدولارات من خزانة الدولة لحسابه الخاص.

• كُشفت شبكة فساد فى إثيوبيا تورط فيها أعضاء من الحكومة مع بعض رجال الأعمال[6].

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

وبشكل عام يمكن أن نستخلص من النقاط السابقة وغيرها، حقيقة واقع انتشار جرائم الفساد في افريقيا، وخطورة الاستمرار في تجاهل انعكاساتها الخطيرة على الدول.

المحور االثاني: التفسيرات المختلفة لتفشي ظاهرة الفساد في أفريقيا

لعل المظاهر السابقة وغيرها والتي تجسد خطورة انتشار جرائم الفساد في أفريقيا، دفعت بعض الباحثين المهتمين بالدراسات الافريقية، إلى محاولة تقديم تفسيرات نظرية توضح حقيقة تفشي جرائم الفساد بمختلف أشكاله (السياسي أو الاقتصادي) في أفريقيا، ويمكن الإشارة إلى بعض التفسيرات النظرية وكذلك المحاولات التحليلية المطروحة بهذا الخصوص:

1- التفسيرات النظرية لانتشار الفساد في أفريقيا:

- وفق اقتراب التحديث فإن الفساد يظهر في المرحلة الانتقالية للمجتمعات نحو العصرنة، خاصة وأن العصرنة تفرض تغيراً في القيم الأساسية للمجتمع. وعليه فإن الفساد ينتشر في دول أفريقيا لأنها لم تبلغ بعد مرحلة التحديث الكامل.

- وحسب اقتراب التبعية، الذي يربط تقدم الدول المتخلفة بالدول المتقدمة، فإنه يكرس علاقات السيطرة القائمة حيث يقوم النظام الرأسمالي بتسخير الدول الأفريقية مثلاً لخدمة مصالحه عن طريق توظيف النخب المحلية التي تتصرف بأساليب غير عقلانية لا تلبي حاجة مجتمعاتها وتدخل في دائرة مغلقة من الفساد.

- يقدم اقتراب الاقتصاد السياسي رؤية خاصة تبرر وجود الفساد الذي يحدث حين يستغل المسؤول سلطته في توزيع المنافع على القطاع الخاص، أي حين تتجه المجتمعات نحو اقتصاد مختلف، ويكون ذلك خاصة في الفترات الانتقالية وفي حالة غياب المسائلة والمحاسبة.(7)

إضافة إلى المنطلقات النظرية السابقة، يمكن تقديم جملة من الأسباب التي تفسر بشكل عام انتشار جرائم الفساد في أفريقيا:

2- أسباب تحليلية لانتشار الفساد في المجتمعات الأفريقية:

تفيد مختلف الدراسات الخاصة بأفريقيا وجود عدة عوامل تساهم في مجملها في انتشار الفساد في المجتمعات الأفريقية، ويمكن الإشارة إلى بعض منها في ما يلي:

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

أ- الإرث الاستعماري والاستمرار في سياسات الهيمنة: رغم تجاوز فترة حصول معظم الدول الأفريقية نصف قرن من الزمن وأكثر، إلا أن تبعاته مازالت باقية في الكثير من المجتمعات، خاصة بالنسبة للسياسات المجسدة للتبعية وللهيمنة ؛ وذلك من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية . حيث تجذر الفساد مع استمرار الممارسات المكرسة له مثل شراء ولاء الشخصيات والقبائل الحاكمة مقابل خدمة مصالح الدول المستعمرة سابقاً، وذلك بالاستمرار في نفس الممارسات القديمة إبان الاحتلال ؛ حين كان يتم اختيار القبائل التي تخدم الإدارة الاستعمارية، وتقدم لهم امتيازات خاصة مثل تمكينهم من العمل في الإدارات أو منحهم بعض الفرص الاقتصادية أو تعليم أبنائهم في المدارس الغربية ..أي غرس ممارسات الفساد في المجتمع بما يؤدي إلى نشوب الصراعات بين القبائل (في مالاوي منحت بريطانيا امتيازات لقبيلة نجوندي Ngonde مقابل مساعدتها في بسط نفوذها في المنطقة، وأيضاً دعم بريطانيا لقبائل معينة على حساب القبائل الأخرى مثل قبيلة الإيبوIbo المسيحية في نيجيريا مما جعل نيجيريا تعيش حالة من الصراعات المتجددة[8] . وكذلك حدث في رواندا وبورندي مع قبيلة الهوتو التي دعمتها فرنسا على حساب التوتسي Tutsi والتي أدت فيما بعد إلى إرتكاب مجزرة إنسانية شنيعة [9]

ب- طبيعة النظم السياسية في الدول الأفريقية: التطور التاريخي الذي عرفته معظم الأنظمة السياسية الأفريقية يرتبط بشكل عام في فترة ما بعد الاستقلال بمظاهر ساهمت في انتشار وتكريس الفساد بمختلف أشكاله؛ سواء من حيث طبيعة تكوين النظام السياسي القائم على الأحادية الحزبية أو هيمنة المؤسسة العسكرية، أو ضعف المؤسسات السياسية أو غيره من المظاهر التي تتميز بها الكثير من الأنظمة السياسية في الدول الأفريقية والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى زعزعة استقرارها وتعريضها لمخاطر التدخل الأجنبي.

ج- الاختلال في بنية الهياكل والمؤسسات الإدارية: تظهر هذه المسألة بشكل خاص في الاختلال الذي يظهر في السلم الإداري والوظيفي في الكثير من الإدارات التي تسير شؤون الدولة أو القطاع الخاص، والذي يمنح عدة مزايا لفئات دون غيرها ويكون ذلك

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

على حساب السلم الإداري مما يولد قيم الانتهازية وعدم تكافؤ الفرص وبالتالي يفتح الباب أمام فساد الإدارة على كافة مستوياتها.

د- طبيعة الاقتصاد القائم في الدول الأفريقية: حيث يتميز اقتصاد معظم الدول الأفريقية بجملة من المظاهر التي تتنافى وأسس التنمية، ومن ذلك نذكر الطبيعة الريعية لاقتصاد هذه الدول التي تحصر موارد الدولة في مصادر غير إنتاجية تركز على بيع الموارد الوطنية من نفط وغاز أو معادن ثمينة، أو الاعتماد على المساعدات الخارجية. ولاشك في أن هذا النمط من الاقتصاد ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تشجيع وتكريس الفساد، حيث تستأثر فئة قليلة في المجتمع بإيرادات الريع وتتحكم في توزيعه.

كما ينتج عن فشل برامج التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول الأفريقية استغلال الشركات الأجنبية هذا الواقع في فرض شروطها، وهي لا تتردد في دفع الرشاوى والعمولات للتخلص من السلع المكدّسة لديها أو الغير صالحة للاستهلاك لبيعها أو تصريفها نحو الأسواق الأفريقية. وحتى تنجح في الظفر بمشاريع معينة فإن إنجاز هذه المشاريع لا يحترم نفس معايير الجودة والسلامة التي تشترطها المجتمعات المتقدمة.

لعل النقاط السابقة مجرد أمثلة عن أسباب وخلفيات انتشار الفساد في كثير من الدول الإفريقية، والتي تدفع بالمجتمع الدولي لبذل جهود خاصة لمحاربة الفساد.

المحور الثالث: أهمية التعاون بين الدول لمواجهة جرائم الفساد

لا شك في أن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد يساعد الدول على التكفل بمحاربة هذه الجرائم، وذلك من خلال وضع أطر قانونية دولية تلتزم الدول بموجبها بموائمة قوانينها الداخلية مع هذه الأطر؛ بما يسهل عمليات التحري والمتابعة واسترجاع الأموال المهربة وغير ذلك. كما يساهم التعاون بين الدول في هذا المجال في وضع الحلول المشتركة للعراقيل المختلفة التي تحول دون مكافحة هذه الجرائم .

وبعد انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية لبحث هذه الظاهرة، تكللت الجهود الدولية في مجال مكافحة الفساد بعقد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد La Convention des Nations Unis Contre la Corruption التي تم اعتمادها

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

من قبل الجمعىة العامة للأمم المتحدة بنىوىورك بموجب القرار رقم 58/04 الصادر بتاريخ2003/10/31[10].

كما نجد مساعي إقليمية أخرى تهدف إلى مكافحة الفساد مثل: معاهدة منظمة الدول الأمريكية حول الفساد (وإن كانت لم تدخل حيز التنفيذ بعد)، وأيضاً معاهدة القانون المدني والجنائي لمجلس أوروبا حول الفساد. وكذلك اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته محل هذه الدراسة.

وفي نفس السياق، أنشأ المجتمع الدولي عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تساهم في الحد من جرائم الفساد والتعسف في استعمال السلطة، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة (المادة 17) حصلت المنظمات غير الحكومية على صفة العضوية كهيئة استشارية. ومن بين هذه المنظمات نذكر: منظمة العفو الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة الشفافية الدولية التي أنشأت عام 1993، والمنظمة العالمية لمكافحة الفساد التي تأسست سنة 2002 .

ولاشك أن دور هذه المنظمات أصبح اليوم أكثر أهمية مع التطور الكبير الذي تعرفه وسائل الإعلام والإتصال، والتي لا تتوانى منظمات المجتمع المدني في استخدامها على أوسع نطاق لفضح جرائم الفساد والمطالبة بملاحقة مرتكبيها.

وبتفصيل أكثر، نلاحظ أن الجهود الدولية في مجال مكافحة الجريمة تتجسد في مجموعة من المسائل التي تلتزم الدول بها لمحاربة الفساد، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- دعم القوانين الداخلية للدول بنصوص تشريعية محكمة التنفيذ تصاغ ضمن أعلى مستويات التشريع (الدستور والقانون والمراسم التنفيذية)، سواء في مجال تجريم الفساد بكافة أشكاله وتنفيذ العقوبات الصارمة على مرتكبيه، أو بالنسبة لضبط الإجراءات القانونية الخاصة بالتحريات وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم في أي دولة يلجئون إليها وفي كل الظروف.

- دفع الدول إلى إنشاء ودعم مؤسسات وهيئات المجتمع المدني المختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته. وكذلك السماح للمنظمات الإقليمية والدولية المختصة بالعمل مع إلزامها بضرورة احترام القوانين والإجراءات الوطنية التي تدخل في هذا الإطار.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- العمل على الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية والإقليمية المكرسة لمكافحة الفساد. الاهتمام بالتعاون الثنائي باعتباره إطار مباشر لملاحقة المجرمين ورصد تهريب الأموال.

المحور الرابع: مساعي الدول والمؤسسات الأفريقية لمكافحة الفساد

رغم الصورة السلبية لاستفحال جرائم الفساد في القارة الإفريقية، إلا أن هذا لم يثني الكثير من الدول والهيئات المختصة عن العمل من أجل كشف عن حالات الفساد والدفع بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، سواء كانت مؤسسات أفريقية أو دولية، وكيفما اختلفت أهدافها السياسية أو الاقتصادية أو حتى العلمية . وبشكل عام يمكن تقسيم هذه الجهود إلى عدة أوجه:

1- اعتماد أدوات القياس والمؤشرات لرصد جرائم الفساد في الدول الأفريقية:

حرص بعض الباحثين المختصين في موضوع الفساد وبدعم من المنظمات غير الحكومية الإفريقية على وضع مقاييس ومؤشرات تساهم في رصد ومتابعة هذه الجرائم . وهي تنقسم إلى قسمين: مقاييس تركز على البحث عن درجات أو مستويات تفشي الفساد في مختلف دول العالم، في حين تهتم مراكز دراسات أخرى بوضع مقاييس لبحث فعّالية الإجراءات والآليات الردعية التي تضعها الدول لمكافحة الفساد . ويمكن تفصيل ذلك من خلال الأمثلة التالية:

أ- مؤشر إبراهيم مو للحكم في أفريقيا: Ibrahim index of African Governance الذي تصدره مؤسسة مو إبراهيم المتخصصة[11] Mo Ibrahim Foundation الذي يعمد إلى الجمع بين عدة مؤشرات أخرى (البنك الأفريقي للتنمية، مركز التنمية الديمقراطية بغانا، مؤشر بيرتلسمان للتحول..)، ويركز على مستويات الفساد العام والشفافية.

ب- مقياس دول أفريقيا: Afrobarometer Survey وهو مقياس يجمع بين الأبعاد التي تهم الحكم في إفريقيا، حيث يجري مسوح واستبيانات مباشرة يوجهها للمواطنين حول الديمقراطية والحكم والإصلاح الاقتصادي والمجتمع المدني.

ج- تقرير الحكم في أفريقيا: Africain Governance Report تصدره اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة، ويركز على مواضيع ذات صلة مباشرة

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

بالفسـاد مثل: الحكامـة السياسـية والاقتصـادية، تسـيير الماليـة العامـة، تنميـة القطـاع الخاص وتسيير الشركات، حقوق الإنسان، إلزامية مساءلة الحكومة وغيرها. ويعتمد على آراء الخبراء واستطلاعات الرأي العام وكذلك البحث الوثائقي.

ورغم التقارير والنتائج الهامة التي تقدمها المقاييس السابقة في محاولة رصد بؤر الفساد، إلا أنها لا تبحث عن مصادر الفساد وكيفية محاربته. كما أنها تركز على دول أفريقية معينة دون غيرها.(12)

2- الاستناد إلى الآليات القانونية والسياسية:

إن استفحال جرائم الفساد في المجتمعات الأفريقية، استوجب على هذه الدول البحث عن جملة من الآليات التي تجعلها تواجه هذا الواقع بفعالية ونجاعة. وذلك بإعطاء الهيئات المكلفة الصلاحيات والإمكانيات الضرورية للعمل. خاصة أجهزة الرقابة والتحقيق والقضاء. ويسبق ذلك إرادة حقيقية للسلطة السياسية لمواجهة جرائم الفساد بكل أنواعها وعلى كافة مستوياتها. ويكون ذلك من خلال اعتماد وتكريس مفهوم دولة القانون الذي يستوجب التطبيق الصارم لمبادئ القانون وخاصة المساواة والعدالة في الإجراءات والأحكام.

إضافة إلى الآليات القانونية تحاول الكثير من الدول الأفريقية دعم جهودها في مكافحة جرائم الفساد وذلك بالتركيز على جوانب المحاسبة المالية بتعزيز الأنظمة المالية العامة ومكافحة التهرب الضريبي والممارسات السيئة للشركات متعددة الجنسيات التي تضر باقتصادها.

3- إبرام اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته:

La convention de l'union Africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption

لعل التغيير الكبير جاء مع حرص الإتحاد الإفريقي على الاهتمام بمكافحة جرائم الفساد في دول القارة، وإقراره اتفاقية خاصة بالوقاية ومحاربة الفساد المعتمدة بمابوتو في الموزمبيق في2003/07/11 ودخلت حيز النفاذ في 2006/04/05. ويمكن لهذه الاتفاقية الملزمة للدول المصادقة عليها تحقيق جملة من الأهداف يمكن تحديدها فيما يلي:

- تشجيع الدول الإفريقية لإنشاء آليات للوقاية من الفساد وقمعه.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- تنظـيم التعـاون فيمـا بـين الـدول الإفريقيـة لضـمان فعّاليـة الإجـراءات الخاصـة بمكافحة الفساد.

- تنسيق وموائمة التشريعات بين مختلف الدول الأفريقية.

- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

وعند تحليل محتوى هذه الاتفاقية التي جاءت في ديباجة و28 مادة نجد إحاطتها بالكثير من الجوانب التي تساعد الدول المنظمة إليها والتي تحترم كافة البنود التي تطرقت إليها في محاربة جرائم الفساد. ويمكن تفصيل أهم ما جاء في هذه الاتفاقية من أحكام على النحو التالي:

- **المادة الأولى** حدد فيها تعاريف خاصة بكافة المفاهيم المرتبطة بجرائم الفساد .

- وركزت **المادة الثانية** على أهداف الاتفاقية السابقة ذكرها.

- **المادة 3:** دعت الاتفاقية الدول إلى احترام جملة من المبادئ الأساسية الداعمة لمحاربة الفساد مثل احترام المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، وكذلك احترام حقوق الإنسان ومبادئ الشفافية والمساواة في إدارة الشؤون العامة وتعزيز العدالة الاجتماعية ورفض أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة والإفلات من العقاب.

- **المادة 4:** حددت في أجزاء تفصيلية خاصة بالفساد وذلك وفق الحالات التالية:

- قبول موظف أو أي شخص آخر بأي صورة مقابل نقدي أو منفعة مقابل القيام أو الامتناع عن القيام بعمل أثناء أداء مهمته.
- عرض منفعة أو هدية أو خدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على موظف عمومي أو أي شخص مقابل القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل أثناء أدائه مهمته.
- قيام موظف عام أو امتناعه القيام بأي عمل أثناء مهمته للحصول على فوائد له أو لطرف ثالث.
- قيام موظف عمومي أو غيره بتحويل أي ممتلكات تملكها الدولة لصالحه أو لغيره تسلمها الموظف بحكم منصبه.
- عرض أو تقديم أي منفعة غير مستحقة لصالح أي شخص يتولى إدارة مؤسسات تابعة للقطاع الخاص أو يعمل فيها لكي يقوم بعمل أو يمتنع عن القيام به.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

• عرض أو تقديم منفعة غير مستحقة من قبل شخص يؤكد قدرته على استخدام النفوذ في التأثير بصورة غير سليمة على أي شخص يؤدي وظيفة في القطاع العام أو الخاص للحصول على منفعة غير مستحقة لنفسه أو لغيره .

• الكسب غير المشروع باستخدام عائدات مستمدة من أي من الأعمال السابقة.

• المشاركة كطرف رئيسي أو شريك أو كمحرض لارتكاب أي من الجرائم المشار إليها سابقاً.

- المادة 5: ضرورة اعتماد الإجراءات التشريعية للتجريم كافة الجرائم المدرجة في المادة **4**، وكذلك إنشاء وكالات وطنية مستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز أنظمة المحاسبة الداخلية للإيرادات العامة والرسوم الجمركية والمصروفات الخاصة بشراء السلع والخدمات العامة.

- المادة 6: اختصّت بتأكيد ضرورة إدراج مجموعة من الأعمال باعتبارها أعمال إجرامية مثل محاولة غسل وتبييض الأموال بتحويل أي ممتلكات أو التخلص منها وإخفاء الحقيقة بشأن مصدرها أو مكانها، وكذلك استعمالها بأي وجه مع العلم بأنها عاد تعود لي جرائم فساد.

- المادة 7: كرسّت لمكافحة الجرائم وتلتزم فيها الدول بمطالبة الموظفين العموميين المعينين بتقديم إقرار عن ممتلكاتهم وثرواتهم قبل تولي الوظيفة وخلال مدة التولي وبعد انتهاء الخدمة . والتأكيد على أن الحصانة التي يتمتع بها المسئولين لا تكون عقبة أمام مثولهم للتحقيق في أي جرائم فساد.

- المادة 8: تلزم الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجريم الكسب غير المشروع بما يثّبت تجريم الفساد في الأحكام والقوانين المحلية للدول.

- المادة 9: وضع التدابير الضامنة للحصول على أية معلومات تساعد في مكافحة جرائم الفساد.

- المادة 10: تخص مبدأ الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية وذلك بتجريم استخدام الأموال المكتسبة من الممارسات الغير المشروعة في تمويل الأحزاب السياسية .

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- **المـادة 11**: تشـجيع مشـاركة القطـاع الخـاص في محاربـة الفسـاد واحـترام حقـوق الملكية الخاصة وكـذلك اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لمنـع الشـركات مـن دفـع الرشـاوى للفائزين بالعطاءات .

- **المـادة 12**: تركـز علـى ضـرورة مشـاركة المجتمـع المـدني ووسـائل الإعـلام في مكافحة الفساد وضمان منحها الوسائل اللازمة لذلك.

- **المـادة 13 و14و15**: تحـدد مسـألة الاختصـاص القضـائي للـدول في متابعـة وتنفيـذ الأحكـام في جـرائم الفسـاد. وتؤكـد علـى ضـمان الحـد الأدنـى مـن المحاكمـة العادلـة وإجراءات تسليم مرتكبي الجرائم .

- **المادة 16و17**: تتعلق بمصادرة عائدات الفساد بمختلف أشـكالها، وكـذلك التـزام الدول بعدم اتخاذ السرية المصرفية ذريعة لرفض التعاون بخصوص جرائم الفساد.

- **المـادة 18 و19**: تخـص تبـادل التعـاون والمسـاعدة القانونيـة حـول مكافحـة الفسـاد وتنظيم دورات تدريبية مشتركة وتبادل الخبرات، وكذلك العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية للاستفادة من تجاربها بهذا الخصوص.

- **المادة 20 إلى 28**: تركز هذه المواد في مجملها على إجراءات الانضمام أو التحفظ على بعض بنود هذه الاتفاقية أو الانسحاب منها .

وبالنسبة لآليات متابعة تنفيذ الالتزامات المتضمنة في هذه الاتفاقية، ظهر الحرص على تمكينها من آلية خاصة وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة 22 من الاتفاقية في استحداث مجلس استشاري حول الفساد، ينتخب أعضاءه 11 من المجلس التنفيذي للإتحاد من بين خبراء ترشحهم الدول وفق معايير خاصة وذلك لعهدة مدتها سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة . ويكلف المجلس الاستشاري بالبحث في معالجة قضايا الفساد في الدول الأفريقية والجرائم المرتكبة سواء من الأشخاص أو الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في أفريقيا. وإقامة شراكة مع المجتمع المدني للتوعية من مخاطر هذه الجرائم.[13]

المحور الخـامس: تقيـيم الجهـود الأفريقيـة لمكافحـة الفسـاد في أفريقيـا: المعوقـات والآفاق

رغـم الآليـات القانونيـة والمسـاعي السياسـية الـتي تحـاول الـدول الأفريقيـة دعمهـا مـن أجـل مكافحـة الفسـاد ، إلا أن جـرائم الفسـاد مازالـت ترتكـب بعـدة أشـكال وفي مستويات مختلفة تمس كثير من الدول الأفريقية . ولعل ذلك راجع للأسباب التالية:

- النقص في المعلومات والإحصاءات والمصادر الرسمية الصحيحة عن الفساد.
- غياب آليات قانونية تفرض تطبيق الأحكام على كبار المسئولين المتهمين بالفسـاد أثناء وجودهم بالسلطة.
- أن مكافحة الفساد فـى أفريقيـا لا تنبـع مـن دوافـع ذاتيـة تعبـر عـن إرادة المجتمعـات الأفريقية ذاتها ، وإنما هي في كثير من الحالات سياسات ترضخ بموجبها الحكومات لضـغوط خارجيـة وتهديـدات مـن المنظمـات العالميـة والـدول المانحـة بقطـع المسـاعدات وتوقيع العقوبـات في حال اسـتمرار الفسـاد ، وفي الواقـع تتخـوف هـذه الـدول المانحـة مـن وصول الأموال إلى الجماعات الإرهابية التي تستغل تفشـي حالـة الفسـاد للقيـام بعمليـات غسل الأموال واستثمارها وبالتالي توسيع عملياتها ، فترضخ الـدول الأفريقيـة وتعلـن عـن مكافحتها للفساد بسبب الضغوط الخارجية وليس لقناعات أو خطط أو دوافع داخلية.
- غياب الوعى المجتمعى بضرورة المسـاهمة فـى القضـاء علـى الفسـاد وعـلاج أسـبابه، وغالبـاً مـا تكـون محاربتـه بغـرض الثـأر والتنكيـل السياسـى بـين السياسـيين ببعضـهم وبين المعارضة بغرض التنـافس علـى السـلطة والطمـع فـى المناصـب والامتيـازات . ولكـن رغم المعوقات السابقة واستمرار تسجيل العديد من جرائم الفساد في الدول الأفريقية.

إلا أنه وفقاً لتقارير المنظمات المختصة فإن الاتجاه نحـو الحـد مـن هـذه الجـرائم بـدأ يتخذ منحىً إيجابياً ؛ فالتحولات التي حدثت في العديد من البلدان الأفريقية أفضت إلى نتـائج متميـزة. وعلـى وجـه الخصـوص، أصـبحت بوتسـوانا وسيشـيل والـرأس الأخضـر ورواندا وناميبيـا تحتل مرتبـة جـد متميـزة في المؤشـرات الخاصـة بمحاربـة الفسـاد: ففـي رواندا كـان التطبيق الصارم مـن جانـب الـرئيس بـول كـاغـامي Paul Kagame لمدونـة القيـادة، مثـالاً قويـاً علـى نجـاح جهـوده في مكافحـة جـرائم الفسـاد وتحقيـق التنميـة في البلاد. وكذلك كـان حـرص الـرئيس خـورخي فونسـيكا Jorge Fonseca في الـرأس

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الأخضـر علـى تعزيـز الشـفافية المؤسسـية . وتمثـل مبـادرة "التكامـل بـين الـوزارات لمكافحـة الفسـاد" الـتي أطلقهـا الـرئيس إيـان خامـا Ian Khama في بوتسـوانا نموذجـاً مبتكـراً يسـتحق الإشـادة بـه . وكـذلك عـززت كـوت ديفـوار والسـنغال مـن مكانتهـا بشـكل كـبير. ومـن المؤكـد أن الأمثلـة السـابقة المشـجعة تؤكـد أن الاسـتمرار في بـذل المزيد من الجهود بوجود قيادة سياسية ملتزمة بالحد من الفساد يمكن من السيطرة الفعلية على الفساد[14].

ولكـن رغم التقدم الإيجابي الذي أحرزته النماذج السابقة في مكافحة الفساد ، فإن هنـاك دول مازالـت في مـؤخرة الترتيـب العـالمي بهـذا الخصـوص مثـل جنـوب السـودان والصـومال، حيـث تظـل مكافحـة الفسـاد مهمـة معقـدة خاصـة مـع اسـتمرار حالـة عـدم الاستقرار السياسي والنزاعات. وفي حالات أخرى باتت السلطة تعترف علناً بفشلها في إحراز تقدم ملموس في مكافحة الفساد ، فعلى سبيل المثال، خسرت ليبيريا منذ عام 2012 (10) نقـاط في مؤشـر مسـتويات الفسـاد. وقـد أقّـرت الرئيسـة السـابقة سـيرليف جونسون Sirleaf Johnson بأن إدارتها فشلت في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بمكافحة الفسـاد نتيجـة المحسـوبية والممارسـات غـير القانونيـة وإفـلات أعضـاء الحكومـة مـن العقاب.

خاتمـة:

في الأخـير نلاحـظ أن النتـائج السـلبية المسـجلة في بعـض البلـدان الأفريقيـة لم تـثني الإتحاد الأفريقي عن بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد خاصة حين اعتبار خطة الاتحـاد الافريقـى للقضـاء علـى الفسـاد ، وتخصـيص هـذه السـنة (2018)، باعتبارهـا " عاما لمكافحة الفساد في إفريقيا" تحت شعار "الانتصار في معركة مكافحة الفساد: نهج مستدام نحو تحول إفريقيا"، حيث تم التأكيد خلال اجتماع القمة الأخير للإتحاد الأفريقي المنعقدة بأديس أبابا على عدة نقاط تقدم المزيد من الدعم لمكافحة الفساد في أفريقيا من ذلك:

- تسليط الضوء على ظاهرة تدفق أموال وموارد القارة للخارج وحرمان شعوبها من الاستفادة منها ، والعمل على توحيد الجهود من أجل القضاء على ظاهرة غسل الأموال،

بالتنسيق مع الدول المستقبلة لتلك الأموال لمنع مرتكبي جرائم الفساد من الاستفادة من الأموال المنهوبة .

- ضرورة تحويل كل الجهود إلى اجراءات فعلية من خلال ترجمتها ضمن إجراءات وقوانين تنفيذية يساهم فى تطبيقها الجميع من خلال الحكومات والمؤسسات والأفراد.

الهوامش والمراجع

(1)- تعتمد الدراسة على تعريف شائع للفساد باعتباره: " سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة" .

(2)- الموقع الرسمي للإتحاد الأفريقي: على الرابط الإلكتروني: 2018/11/27 .
https: //au.int/ar/pressreleases/20180122/30th- au- summit- kicks- 35th- session- permanent- representative- committee

(3)- وكالة الأنباء الجزائرية: تغطية خاصة بمناسبة إنعقاد مؤتمر القمة الأفريقي.على الرابط التالي:
http: //www.aps.dz/ar/economie/58265- 2018-06-29-18-11-37

(4)- نقلاً عن الموقع الرسمي للأمم المتحدة، على الرابط:
http: //www.un.org/ar/sections/issues- depth/africa/index.html

(5)- سمر إبراهيم: صحيفة المصري اليوم، نقلاً عن وكالة الأنباء الإثيوبية «إينا». صدرت بتاريخ: السبت 24-11-2018، على الرابط:
https: //www.almasryalyoum.com/news/details/1345570

(6)- LIESL LOUW- VAUDRAN: The fight against corruption in Africa is on, The Institute for Security Studies, ISS, 18 AUG 2017. In:
https: //issafrica.org/iss-today/the-fight-against-corruption-in-africa-is-on?utmsource =BenchmarkEmail&utm-campaign=ISS%20Today&utm-medium=email

(7)- مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية (علاقات دولية)، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 64- 68.

(8)- مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية: نيجيريا...منطقة صراع جديد، 15-12-2015، على الرابط:
http: //mcsr.net/news105

(9)- هيثم مناع: الإبادة الجماعية في رواندا بين المسؤولية المحلية والدولية، الجزيرة، مقالات، على الرابط:
http: //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/12/6
آخر مطالعة تمت في: 2018/11/27.

(10)- سعادي فتيحة: المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2011، ص: 2.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

ويجدر الذكر أن الجزائر صادقت على هذه الاتفاقية بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في: 2004/04/19. وشمل التحفظ نقطتين: 1ـ الانضمام للاتفاقية لا يترتب عنه الاعتراف بالكيان الصهيوني .2 ـ الجزائر لا توافق على عرض النزاع الذي تكون طرفاً فيه على محكمة العدل الدولية في حال فشل تسويته ودياً مع دولة تكون طرفاً في الاتفاقية.

(11)- أنشأ هذه المؤسسة رجل الأعمال السوداني والبريطاني الجنسية محمد فتحي إبراهيم المتخصص في مجال الاتصالات في الدول الأفريقية وكان مالكاً لشركة CelTel للإتصالات التي لها عدة فروع في الدول الأفريقية..وتصدر مؤسسة مو ابراهيم كل سنة مؤشرا يقيم التقدم أو التراجع على صعيد الحوكمة الرشيدة في افريقيا، وتكافئ منذ 2007 القادة الأفارقة الذين يجسدون "الزعامة بامتياز". ويحصل الفائزون على خمسة ملايين دولار تدفع خلال عشر سنوات، وراتبا سنويا مدى الحياة قيمته 200 الف دولار.وقد حصل على الجائزة الرئيس الموزمبيقي السابق جواكيم شيسانو، ورئيس جنوب افريقيا الاسبق نلسون مانديلا وفي عام 2016 اعلنت لجنتها التحكيمية انها لم تجد مرشحا توافرت فيه كل الصفات المطلوبة وذلك للمرة الثانية خلال عشر سنوات. نقلاً عن: صحيفة رأي اليوم، صادرة في: 2017/04/09. على الرابط:

https: //www.raialyoum.com/index.php/

(12)- مصطفى خواص، مرجع سابق، ص: 58-61.

(13)- يمكن مراجعة النص الكامل للاتفاقية على الموقع الرسمي للإتحاد الأفريقي: آخر مطالعة تمت: 2018/12/01.

https: //carjj.org/sites/default/files/achievements/tfqy- lthd- lfryqy- lmkfh- lfsd.pdf

(14)- Paul BANOBA، LUTTE CONTRE LA CORRUPTION EN AFRIQUE: DU BON ET DU MOINS BON, Analyse régionale de l'Indice de perception de la corruption (IPC), TRANSPARENCY INTERNATIONAL. In:
https: //www.transparency.org/news/feature/lutte- contre- la- corruption- en- afrique 01/12/2018.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X